**الميزانية العامة للدولة**

**اعداد :**

**العنود البديوي**

**حنان المنيع**

**مرام القاسم**

**أهمية الميزانية العامة للدولة**

وثيقه قانونيه تقدر فيها نفقات الدوله و ايراداتها عن سنه ماليه مقبله.

تخول بموجبها الوحدات الحكوميه بالجبايه و الانفاق على الاغراض المخططه ضمن اطار الخطه العامه للتنميه الاقتصاديه و الاجتماعيه و طبقا للسياسات العامه للدوله.

طرق إعداد الميزانية

* طريقه الرقابه.
* طريقه الاداء.
* طريقه التخطيط و البرمجه و الميزانيه.
* طريقه الاساس الصفري.

أولا: طريقه الرقابه

المخرج هي الميزانيه التقليديه / ميزانيه البنود / ميزانية الاعتمادات / ميزانيه الرقابه.

الهدف منها فرض الرقابه الماليه والقانونيه.

التبويب الاساسي <  حسب الوحدات الإدرايه المسؤوله عن التنفيذ.

**الانتقادات**:

1. التركيز على تحقيق الرقابه الماليه و القانونيه دون المساهمه في ترشيد الانفاق الحكومي.
2. غير قادره على توفير اي معلومات تساعد الاداره الحكوميه في اداء وظائفها.
3. تركز على جانب المدخلات و تدبير الأموال اكثر من جانب المخرجات ( الانتاجيه).
4. عدم القدره على تقييم و ومتابعه اداء البرامج و الانشطه الحكوميه لان التبويب حسب الوحدات الاداريه و بالتالي لا توفر معلومات في مجال التخطيط واتخاذ القرارات.

ثانيا: طريقه الاداء

المخرج هي ميزانيه الاداره أو ميزانيه البرامج و الاداء.

الهدف خدمه الاداره لتحسين الاداء.

تركز على الأعمال و الأنشطه التي تقوم بها الوحدات الحكوميه و ليس على وسائل التنفيذ فقط.

أي تركز على الأهداف ذاتها أكثر من اهتمامها بوسائل تحقيق تلك الأهداف، فتركيزها الأساسي هو تقييم الأداء.

التبويب فيها كالتالي

وظائف < برامج < أنشطه <  تبويب نوعي حسب بنود الانفاق

**الانتقادات**:

تتطلب مزيد من الوقت والجهد والخبرة المتخصصة في كل مجال.

صعوبة تحديد وحدات الأداء في العديد من الأنشطة والخدمات الحكومية.

ارتفاع التكلفة نتيجة صعوبة التطبيق.

قصور النظم المحاسبية الحكومية عن الوفاء بمتطلبات هذا النظام.

**ثالثا: طريقه التخطيط والبرمجه و الميزانيه**

الهدف خدمة العمليه التخطيطيه حيث تحدد الأهداف الرئيسية لسياسة الحكومة وترتيب اولوياتها.

النظام يكون كالتالي:

تحديد الاهداف <  برمجه الاهداف في شكل برامج<  المفاضله بين البرامج (تحليل التكلفه المنفعه)<  تصميم خطه لكل برنامج تمتد على عده سنوات < صياغه احتياجات كل برنامج سنويا في شكل ميزانيه

**يواجه عدة صعوبات**:

1. كبر حجم واتساع نطاق الوحدات الحكومية.
2. تعدد وتنوع البرامج التي تنجزها.
3. الوقت والجهد الكبيرين اللازمين لتوفير المعلومات.
4. المشاكل المتعلقة بالتنبؤ والقياس.
5. صعوبة التعبير الكمي عن مخرجات معظم البرامج.
6. التركيز على البرامج الجديدة.

**رابعا: طريقه الاساس الصفري**

المخرج هي الميزانيه الصفريه.

بناء الميزانية لا يتعارض مع نظام التخطيط والبرمجة والميزانية بل يعمل على تدعيمه.

تركز على جانب النفقات دون جانب الموارد.

تهدف

بأن تقف البرامج القديمه على قدم المساواه مع البرامج الجديده بحيث يقوم كل مدير باعاده النظر في انشطة ادارته من نقطه الصفر.

تعتمد على مجموعة من المقومات الأساسية التي ينبغي على كل وحدة إدارية الاهتمام بها قبل إعداد الميزانية و تشمل وصف ل:

البرنامج أو للنشاط.

المستوى الإنجاز المتوقع.

مزايا المحافظة على البرنامج او النشاط.

للنتائج المترتبة على إلغاء البرنامج او النشاط في ضوء تقديرات مالية لكل بديل من البدائل المختلفة.

**الميزانية العامة للدولة**

هي تقدير رسمي للموارد التي تخطط الحكومة لإنفاقها على الأنشطة المختلفة خلال فترة معينة وهي في العادة سنة مالية واحدة وكيفية الحصول على هذه الموارد .

**قواعد اعداد الميزانية**

تخضع الميزانية العامة للدولة في إعدادها إلى مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها في مجال المحاسبة الحكومية

1) قاعده السنويه

2) قاعدة الوحدة

3) قاعده الشمول

4) قاعدة العموميه او الشيوع

5) قاعدة الوضوح أو المرونه

**قاعده السنويه :**

هي أن تعد الميزانيه عن فتره ماليه محدده عادة ما تكون سنه ماليه واحده مقبله بغض النظر عن كونها هجريه او ميلاديه و بصرف النظرعن تاريخ بدايتها

**قاعدة الوحدة:**

ادراج كافه ايرادات و نفقات الدوله في ميزانيه واحده

الهدف من ذلك :

* يحقق سهولة معرفة المركز المالي للدولة .
* يحقق سهولة الربط بين الميزانية العامة وخطة التنمية ثم إمكانية متابعة ورقابة السلطة التنفيذية بطريقة فعالة .

الاستثناء تقوم بعض الدول باعداد وثائق متعدده للميزانيه تشمل:

**الميزانيات غير العاديه** : المعده لاغراض وقتيه او استثنائيه مثل حالات الكساد أو الحروب.

**الميزانيات الملحقه :**تعد من قبل و حدات اداريه ملحقه بالوزارات تقوم باداء نشاط ذا طبيعه خاصه مما يعطيها قدر من الاستقلال المالي و الاداري . نجد انها تنطبق عليها معظم قوانين الميزانية العامة للدولة لكن لا ترتبط مع الميزانيه الا برصيد الفائض و العجز.

**الميزانيات المستقله:** هي التي تعد من قبل وحدات اقتصاديه حكوميه و بالتالي لا تسري عليها القواعد و الأحكام التي تخضع لها الميزانيه العامه للدوله. و هي لا ترتبط بالميزانيه الا برصيد العجز فقط .

* - من مقتضيات المصلحه العامه في النظام المالي الاسلامي و خاصه فيما يتعلق بالزكاه الخروج عن وحده الميزانيه و اعداد عدة ميزانيات منها ما هو للزكاه .

**قاعده الشمول**

ادراج كافه الانشطه الحكوميه سواء خدميه أو اقتصاديه و كافه النفقات و الايرادات في الميزانيه العامه للدوله دون اجراء مقاصه بينهما

**قاعدة العموميه او الشيوع**

(قاعده عدم التخصيص)

- تقتضي عدم تخصيص ايرادات معينه لمقابله نفقات معينه على مستوى الوحده الاداريه الحكوميه

- يتم تجميع كل الإيرادات في جانب يقابلها في الجانب الأخر كل النفقات المتعلقة بالسنة المالية

**الاستثناء :**

- تخصيص مال الزكاة على أوجه الانفاق التي حددها القران الكريم

**قاعدة الوضوح أو المرونه**

* الوضوح حتى يمكن فهم الميزانية و استيعابها
* المرونه بدرجه معينه لاعطاء الوحده الاداريه الحريه في انفاق الموارد بما يتناسب مع المستجدات بشكل لا يتجاوز القواعد القانونيه الحاكمه على الميزانيه

**طرق تبويب الميزانية**

عملية التبويب من أهم المراحل في النظام المحاسبي

التبويب المناسب او المثالي هو الذي يحقق عدة اهداف تتمثل في:

1) ملائمته بصفة عامة لطبيعة الأنشطة الحكومية وان يظهرها بشكل واضح

2) تحقيق أغراض الرقابة المالية والإدارية المختلفة

3) تسهيل مهمة إعداد وتنفيذ الميزانية العامة والرقابة عليها

4) إعداد وتصميم المجموعة المستندية والدفترية لنظام المحاسبة الحكومية

5) إعداد الحساب الختامي للدولة

- هذه الأهداف يصعب تحقيقها من خلال تبني طريقة واحدة، لذا في العادة يتم استخدام أكثر من طريقة للتبويب بغية تحقيق المزيد من الأهداف

- لتحقيق قابليه المقارنه , يتطلب تبويب السجلات المحاسبيه و التقارير الماليه بنفس طريقه تبويب الميزانيه.

- هدف الميزانيه المطلوب هو من يحدد طريقه التبويب المستخدمه

**تبويب النفقات يتم باستخدام :**

1) التبويب النوعي أو الموضوعي

2) التبويب الطبيعي أو الاقتصادي

3) التبويب الاداري أو التنظيمي

4) التبويب الوظيفي

5) التبويب حسب البرامج

6) التبويب حسب الأنشطه

**التبويب النوعي أو الموضوعي**

حسب نوع النفقه او السلعة التي تقدمها الدولة او وفقًا للغرض من النفقة

المميزات :

1. سهل و بسيط وواضح
2. يحقق المتابعه و المساءلة المحاسبية عن الأموال لكونها تمكن من فرض الرقابة القانونية والمالية على استخدام الاعتمادات
3. قابل للمقارنه من فترة لاخرى

المساوئ :

- لا يمكن الاعتماد عليه في قياس كفاءة و فاعليه اداء الوحدات الحكوميه فهو محاسبة عن المدخلات دون المخرجات

**التبويب الطبيعي أو الاقتصادي**

يستخدم البعد الزمني للتفرقه بين النفقات

* نفقات جاريه تحقق المنفعه في الفترة الماليه القصيره أو الحاليه
* نفقات رأسماليه تحقق المنفعه في الفترة الماليه الطويله

المميزات :

1. تساعد في وضع السياسات الماليه و الاقتصاديه
2. تساعد في توفير بيانات عن طبيعه الانفاق العام و ما تحقق من انجازات و مقارنتها بما هو مخطط

المساوئ :

- لا يمكن الاعتماد عليه في قياس كفاءة و فاعليه اداء الوحدات الحكوميه فهو محاسبة عن المدخلات دون المخرجات

**التبويب الاداري أو التنظيمي**

التقسيم يكون بناءا على الوحدات الاداريه الحكوميه المقدمه للخدمات

المييزات :

1. توفير بيانات تفصيليه عن نفقات كل وحدة ادارية
2. يساعد في اعداد التقديرات للميزانيه و التقارير
3. نظام موحد لكافه الوحدات

المساوئ :

1. لايحقق الرقابه الشامله على الأنشطه الحكوميه
2. لا يساعد في قياس كفاءة و فاعليه الاداء الحكومي

**التبويب الوظيفي**

يكون وفقا لانشطه و وظائف الدوله مثل الدفاع و التعليم و الصحه

الخدمه نفسها أو النشاط قد يقدم من قبل عدة وزارات مما يجعل التبويب الاداري جزء من التبويب الوظيفي

المميزات :

1. يوفر بيانات تساعد على تحليل اتجاهات الانفاق الحكومي
2. اعداد مؤشرات عامة عن كفاءه استخدام الدوله لمواردها
3. اساس مناسب لتوزيع الاعتمادات على الوحدات الفرعيه و الوقوف على الاداء الفعلي لها

المساوئ:

1. غير واقعي و غير موضوعي في توزيع نفقات الوظيفه الواحدة على الوحدات الاداريه
2. لايحقق الرقابه الشامله على الوظائف الحكوميه
3. يتطلب مجهودات و نفقات كبيره في تجميع بنود الانفاق و تحديد تكاليف الوظائف

**التبويب حسب البرامج**

التقسيم يكون حسب البرامج التي من خلالها تقدم الخدمه بصرف النظر عن الوحدة الحكومية القائمة على أدائها

مثل برنامج تعليم البنين و البنات اللذان يؤديان وظيفه التعليم العام

المييزات :

- يفيد في مجال تقييم الأداء الحكومي و قياس كفاءته

المساوئ :

- يحتاج وقت و جهد و دراسه و تكاليف و مهارات اداريه

**التبويب حسب الأنشطه**

النفقات تنسب للأنشطه التي تقوم بها الوحدات الحكوميه

مثال : نشاط تعليمي , نشاط صحي , نشاط اداري

المساوئ :

- محدود جغرافيا

**طرق تبويب الايرادات**

الإيرادات في المحاسبة الحكومية هي الزيادة في الموارد المالية بخلاف التحويلات الداخلية والمحصل من القروض

* الاعتراف بالايرادات يكون وفقا لاساس الاستحقاق اذا امكن التنبؤ بها و قياسها بدقه أما اذا تعذر ذلك يتم استخدام الاساس النقدي
* لاعلاقه بين طرق تبويب النفقات و الايرادات و ذلك لانعدام العلاقه السببيه بينهما في ظل المحاسبه الحكوميه.
* التبويب النوعي أو الموضوعي هو التبويب الشائع للايرادات

مثال : الضرائب , رسوم الرخص و التصاريح, الغرامات و المصادرات

* لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات يتم إعادة تبويب كل نوع رئيسي إلى تبويبات فرعية
* في المملكة الاساس النقدي هو المستخدم في الاعتراف بالايردات

ا**لاهداف التي لابد لتبويب الإيرادات من تحقيقها:**

* توفير الوسائل التي تحدد فيما إذا كانت الإيرادات المقدرة قد تم تحصيلها أم لا
* توفير المعلومات الملائمة التي تساعد في إعداد التقارير المالية (المؤقتة والنهائية)
* توفير المعلومات التي تساعد في التخطيط وإعداد الميزانيات في المستقبل

مراحل اعداد الميزانية :

* **اعتماد الميزانية**
* **اعداد تقديرات الميزانيه**
* **ابلاغ سياسات الميزانيه و تعليماتها**
* **اولا : ابلاغ سياسات الميزانيه و تعليماتها**

الأمور المراعاه عند اعداد الميزانيه:

1. تقليل أو سد العجز في الميزانيه
2. تشجيع الصناعات المحليه وتكوين البنية الأساسية للهيكل الاقتصادي
3. زياده رفاهيه المجتمع
4. ترشيد الانفاق العام
5. الحد من التضخم و آثاره
6. تنميه الموارد الذاتيه
7. تحديد البرامج و الخدمات ذات الأولويه

بعد الانتهاء من وضع سياسة الميزانية و اقرارها من السلطة التنظيمية ( مجلس **الوزراء**) تقوم السلطه العليا ( وزارة الماليه) بتبليغ سياسه الميزانيه لكافه الوحدات و التي تشمل تعليمات و المواعيد المهمه.

* **ثانيا :اعداد تقديرات الميزانيه**

عن طريق لجان تشكل داخل الوحده الاداريه.

* تقوم اللجان بتقدير عناصر الإيرادات وعناصر النفقات المتوقعة في الفترة القادمة أي سنة الميزانية والتقدير يكون في ضوء ما تم تحديده لها من اهداف ووفقًا لقواعد الميزانية والتوجيهات الأساسية المبلغة للوحدات الحكومية وباستخدام النماذج المقررة.

**طرق تقدير الايراد:**

* طريقه التقدير الاليه :

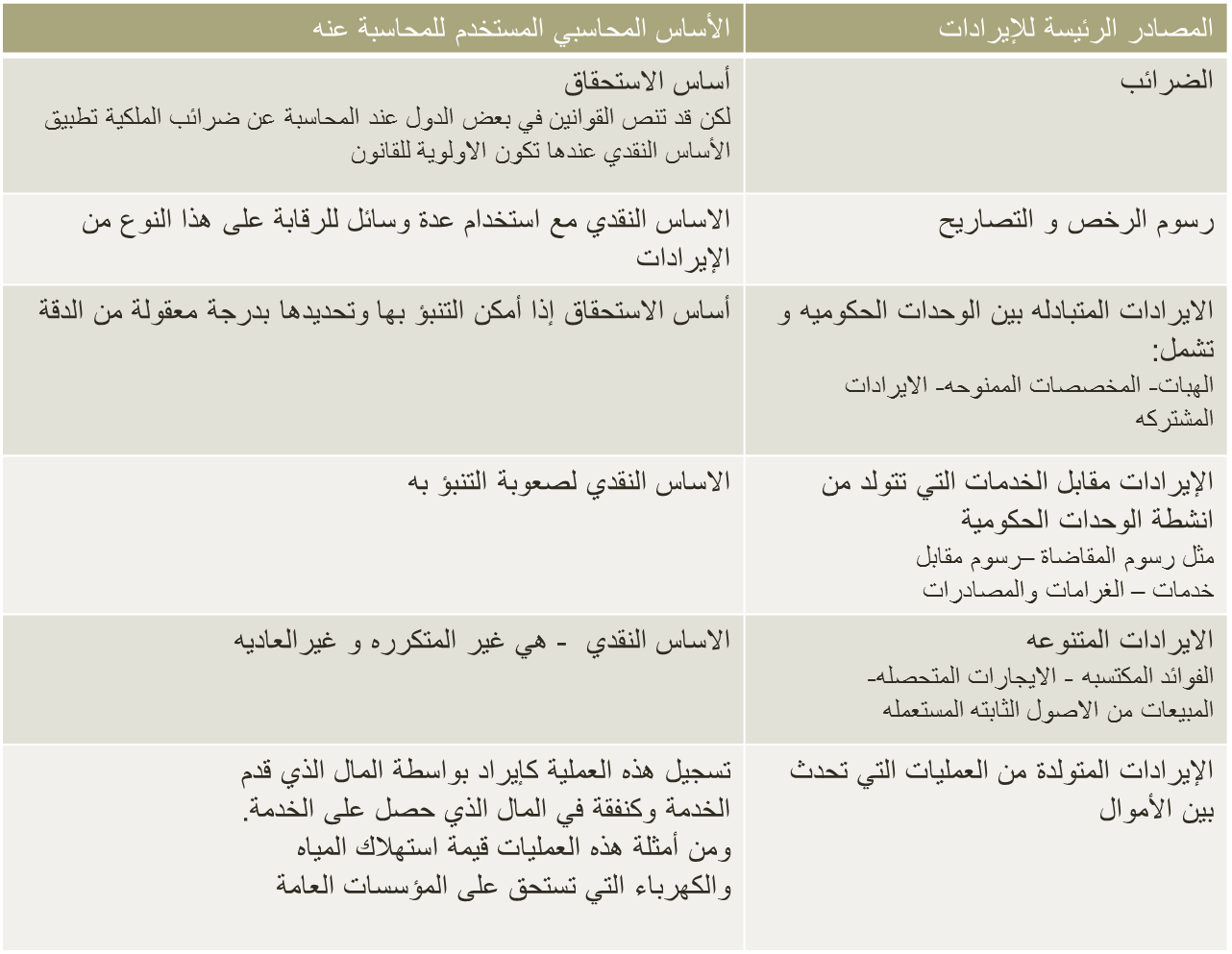
يتم تقدير الإيرادات على ضوء الإيرادات الفعلية للسنة المالية قبل الأخيرة من وقع حساب ختامي تم إعداده ومن ثم يتم تعديل البيانات زيادة او نقصًا حسب الظروف المتوقعة خلال العام المقبل

* طريقه المتوسطات :

يؤخذ متوسط ثلاث سنوات لكل عنصر من عناصر الإيرادات على حده ومن ثم يتم تعديل البيانات زيادة أو نقصًا حسب الظروف المتوقعة خلال العام المقبل.

* طريقه التقدير المباشر:

يتم تقدير الإيرادات بناء على دراسة فنية جادة لكل نوع من انواع الإيرادات على حده على ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية المتوقع أن تسود خلال السنة المالية التالية \*بناء التقديرات على اساس شهري افضل و اجدى من على اساس سنوي



Done by kayan albalawi

* هناك مصادر أخرى للأموال تسجل ويظهر أثرها - لا تنطوي على الاعتراف بالإيراد

1. **التعويضات**

وهي عملية تبادل بين الأموال عندها يقوم المال الثاني بتعويض المال الأول مقابل مادفعه وتسجل العملية كتخفيض للنفقات ولا تعالج كإيرادات

1. **التحويلات الجارية لتمويل العمليات**
2. **التحويلات من أرصدة الأموال**

- هذه العملية لا يترتب عليها تحقيق إيراد في المال الجديد الذي تلقي هذه التحويلات

-يتم معالجة هذا النوع من التحويلات في القوائم المالية في قطاع مستقل بعنوان "التغيرات في أرصدة الأموال"

1. **المتحصلات في شكل قروض:**

* يتم تسجيلها في حساب " حصيلة السندات" او في حساب "قروض طويلة الأجل" وتظهر هذه القروض في القوائم المالية في القطاع المخصص "للموارد المالية الأخرى»

**طرق تقدير النفقات :**

* + في حالة النفقات الرأسماليه
  + في حالة النفقات الجاريه

في حالة النفقات الجاريه

**اولا :الطريقه التقليديه ( الميزانيه المضافه) :**

* تقدر النفقات الجاريه بناءا على بيانات السنوات السابقه.
* تقدر الاعتمادات للسنه التاليه بناءا على متوسط نفقات ال 3 سنوات السابقه و يعدل زيادة او نقصانا على ضوء الظروف المتوقعه للسنه القادمه مثل زياده حجم العمل أو ارتفاع مستويات الأسعار.

**ثانيا : طريقة التقدير على ضوء المنافع المتوقعة (طريقه التخطيط و البرمجه و الميزانيه)**

- توجه الاهتمام أو الربط بين وظائف التخطيط والإدارة والرقابة.

- الاهتمام ببناء الميزانية على أساس البرامج والأنشطة التي تنجزها كل وحده حكومية.

**ثالثا : طريقة التقدير على الأساس الصفري:**

- تدعم نظام التخطيط والبرمجة والميزانية.

- تعتمد على نفس إجراءات القياس والتقويم وخاصة تحليل التكلفة والمنفعة لكل برنامج.

في حالة النفقات الرأسماليه

يكون حسب طريقه حيازة الاصل :

-عن طريق الشراء : التكلفه الكليه تظهر في ميزانيه السنه التي تقرر حيازه الأصل فيها

-عن طريق الانشاء : توزع التكلفه الكليه للأصل على عدد السنوات المقدره لانهائيه

* **ثالثا : اعتماد الميزانية** 
  + تصل المقترحات الخاصه بكل وحده الى وزاره الماليه
  + يتم التشاور بين اصحاب علاقه من مختصيين و موظفين و رجال سياسه للوصول الى صيغه نهائيه تعرض على السلطه التنظيميه ( مجلس الوزراء في المملكه)
  + يصدر القرار بشأنها اما موافقه أو رفض او اقتراح تعديلات
  + تصبح الميزانية وثيقة قانونية ملزمة للوحدات الحكومية
  + لايجوز الخروج عنها إلا بعد اتخاذ الإجراءات النظامية التي تحددها تلك الوثيقة

**قواعد و أحكام اعداد الميزانيه في المملكه:**

* تغطي مدة سنه تبدأ فيها من 31/12 ميلادي و هو العاشر من برج الجدي من كل عام
* الميزانية العامة للدولة في المملكة تتكون من ميزانية عامة أساسية وعدة ميزانيات مستقلة وملحقة
* الميزانية العامة الأساسية تشتمل على ميزانية الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى و تصدر بمرسوم ملكي مستقل
* الميزانيات الملحقة والمستقلة وعددها سبعة وعشرون ميزانية يصدر كل منها بمرسوم ملكي مستقل
* تقوم الإدارة العامة للميزانية بوزارة المالية عن طريق لجان فنية تشكل لهذا الغرض بوضع الأهداف والسياسات العامة للميزانية
* تقوم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة بإعداد مشروع ميزانياتهم وذلك وفقًا لما يلي:
  + تقسم إيرادات الدولة إلى حسابات رئيسية وفرعية ويتم تقدير الإيرادات بمتوسط المحصل من هذه الإيرادات خلال السنوات الثلاث السابقة للسنة الجاري العمل بها، على أن توضح مبررات الزيادة او العجز.

**تقسم مصروفات الميزانية إلى أربعة أبواب:**

* الباب الأول للمرتبات والأجور
* الباب الثاني للمصروفات التشغيلية والاستهلاكية والإدارية
* الباب الثالث لمصروفات برامج الصيانة والتشغيل
* الباب الرابع للمشاريع والإنشاءات الجديدة.

وتعد تقديرات الميزانية وفقًا لطريقة التقدير المباشر.

* تقوم الإدارة العامة للميزانية بوزارة المالية بدراسة مشاريع الوزارات والمصالح الحكومية.
* يدرس مجلس الوزراء مشروع الميزانية العامة للدولة ويتم تعديله إذا لزم الأمر، وبعد الاعتماد يصدر مرسوم الميزانية متضمنًا قواعد تنفيذها.
* لا يجوز الصرف أو الارتباط بمصروفات إلا في حدود الاعتمادات المدرجة في الميزانية ولا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له
* لايجوز للحكومة أن تعقد قرضًا إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم ملكي بذلك

وإذا لم يتم اعتماد في الموعد المقرر وانتهت السنة المالية الجاري العمل بها فيعمل مؤقتًا بالميزانية السابقة بنسبة أثنى عشرية لحين اعتماد الميزانية الجديدة وذلك بقرار من مجلس الوزراء.

* تستوفي الإيرادات على اختلاف أنواعها طبقًا للأنظمة ويتم إيداع كافة المتحصلات في مؤسسة النقد العربي السعودي وفروعها لحساب وزارة المالية في المواعيد التي تحددها الوزارة وما يقضي به مرسوم الميزانية العامة للدولة سنويا
* لا يجوز إصدار أي قرار أو ابرام أى عقد يكون من شانه أن يرتب التزامًا على سنة مالية مقبلة باستثناء ما يلي:
  1. العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري.
  2. عقود التوريد المعتمدة تكاليفها.
  3. عقود المشاريع التي لا يمكن تجزئتها شريطة أن يتم الارتباط في حدود التكاليف المعتمدة لكل مشروع.
* تتم الرقابة السابقة على الصرف بطريقة ميدانية
  1. يتواجد المراقبون الماليون التابعون لوزارة المالية في مقار الوزارات والمصالح والوحدات الحكومية
  2. الرقابة اللاحقة تكون من قبل ديوان المراقبة العامة.
* تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة عن العام المنقضي من واقع الحسابات الختامية للوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة ويرفعه وزير الماليه إلى رئيس مجلس الوزراء لإحالته إلى مجلس الوزراء لغرض اعتماده









**0**

